مجلة الأعمال الحرة تطلق عددها الخاص بالتجارة الإلكترونية وتستعرض أبرز الاتجاهات في التسويق الرقمي

أعداد خاصة تتناول التحول الرقمي في قطاع التجزئة وتحليل سلوك المستهلك في زمن الجائحة

(تحقيق/ أحمد الزيادنة)

أطلقت مجلة الأعمال الحرة يوم الثلاثاء 3 تشرين الثاني عددها الخاص بالتجارة الإلكترونية، في خطوة تهدف إلى رصد التحولات العميقة التي أحدثتها جائحة كورونا في طريقة تسوق الناس وشراء السلع. ويأتي العدد في وقت تشير فيه أرقام الغرفة التجارية في مدينة الزيتونة إلى أن أكثر من 40 في المئة من المحلات التجارية في المدينة أغلقت أبوابها خلال الأشهر الستة الماضية، بينما نجح عدد كبير من أصحاب المتاجر في الانتقال إلى البيع عبر الإنترنت.

وقالت رئيسة تحرير المجلة، سلمى الدباغ، في افتتاحية العدد إن الفكرة جاءت بعد سلسلة من اللقاءات مع تجار صغار ومتوسطين وجدوا أنفسهم فجأة أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن يتعلموا كيف يبيعون أونلاين، أو أن يغلقوا أبوابهم إلى الأبد. وأضافت أن المجلة حرصت على أن يكون العدد عمليا بقدر ما هو نظري، فلا يكتفي بعرض الأرقام بل يقدم خطوات واضحة يمكن لأي تاجر أن يبدأ بتطبيقها في متجره أو صفحته على فيسبوك.

ويضم العدد 14 مقالا وتحقيقا ميدانيا، من أبرزها دراسة عن سلوك المتسوقين في مدينة الزيتونة خلال فترة الحظر الجزئي، وتحقيق عن تجربة 30 متجرا محليا في الانتقال إلى البيع عبر الإنترنت، ومقال عن أخطاء شائعة يقع فيها أصحاب المتاجر الجدد في أول ثلاثة أشهر من إطلاق صفحاتهم. كما يتضمن العدد دليلا مصورا من 12 صفحة يشرح خطوة بخطوة كيفية إنشاء متجر إلكتروني مجاني باستخدام أدوات متاحة للجميع.

وأكد رئيس تحرير المجلة، الدكتور فراس العمري، أن العدد لا يخلو من النقد، إذ خصص مقالا لقضية ارتفاع رسوم الشحن وتأخر وصول الطلبات، وهي من أكثر الشكاوى التي تلقتها المجلة من القراء خلال الأشهر الماضية. وقال العمري إن المجلة تريد أن تكون منبرا للحوار بين التجار والمستهلكين، وليس مجرد صوت دعائي لأحد الأطراف.

وتوقعت المجلة أن يحقق العدد مبيعات تفوق مبيعات أي عدد سابق، مشيرة إلى أن الطلب المسبق على النسخة الورقية وصل إلى 2500 نسخة قبل أسبوع من موعد الطباعة. كما أعلنت عن إطلاق نسخة إلكترونية مجانية يمكن تحميلها من الموقع الرسمي للمجلة، إضافة إلى تطبيق خاص على الهواتف الذكية يتيح قراءة العدد بدون اتصال بالإنترنت.

وتعتزم المجلة تنظيم ورشة عمل مجانية في قاعة المؤتمرات في فندق الزيتونة بلازا يوم السبت 14 تشرين الثاني، يحاضر فيها عدد من كتاب العدد وخبراء التجارة الإلكترونية. وأكدت رئيسة التحرير أن الورشة ستكون فرصة للتجار للالتقاء وجها لوجه، وأن المجلة تدرس تحويلها إلى فعالية سنوية إذا لقيت الإقبال المتوقع.

مجلس بلدية الزيتونة يقر موازنة 2021 بعجز مقداره 3.5 مليون دينار وسط اعتراض ثلاثة أعضاء

الموازنة تتضمن زيادة في رسوم النفايات وتجميد التوظيف باستثناء الوظائف الطبية والتعليمية

(تحقيق/ أحمد الزيادنة)

صادق مجلس بلدية الزيتونة في جلسته العادية التي عقدها مساء الثلاثاء 17 تشرين الثاني على مشروع موازنة العام المالي 2021، بعجز مقداره 3.5 مليون دينار، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات وشهد اعتراض ثلاثة أعضاء من أصل 15. وصوت لصالح الموازنة 12 عضوا، بينما امتنع العضو عبد الكريم السقاف عن التصويت، فيما صوت ضدها كل من رئيسة لجنة الشؤون المالية في المجلس هالة الزعبي، والعضو فراس النمري، والعضو المستقل رامي حداد.

وتبلغ قيمة الموازنة الإجمالية 41 مليونا و200 ألف دينار، بزيادة قدرها 2.8 مليون دينار عن موازنة العام الماضي. وقال رئيس البلدية المهندس وليد الشامي في كلمته أمام المجلس إن الزيادة في النفقات جاءت بسبب التزامات قانونية وعقود صيانة للبنية التحتية، مؤكدا أن البلدية حاولت قدر الإمكان تقليص النفقات غير الضرورية. وأضاف أن العجز سيغطى من فائض السنوات السابقة ومن قرض بلدي بقيمة 2 مليون دينار سيطرح للاكتتاب العام في شهر آذار المقبل.

وأوضح الشامي أن البلدية لم تلجأ إلى رفع الضرائب العقارية، لكنها اضطرت إلى زيادة رسوم جمع النفايات بنسبة 15 في المئة، وإلى رفع رسوم رخص البناء بنسبة 10 في المئة، مشيرا إلى أن هذه الزيادات ستدخل حيز التنفيذ اعتبارا من 1 كانون الثاني 2021. وأكد أن البلدية ستعفي من الزيادة الأسر المسجلة في برنامج الضمان الاجتماعي والمتقاعدين الذين يقل راتبهم الشهري عن 400 دينار.

وفي المقابل، أعلن الشامي تجميد التوظيف في جميع الدوائر البلدية باستثناء الوظائف الطبية والتعليمية، وإلغاء 23 وظيفة شاغرة في قسم الحدائق والمرافق العامة. كما أشار إلى أن البلدية ستبيع 4 آليات قديمة من أسطول الشاحنات عبر مزاد علني، وأن مشروع توسعة شارع الكروم الذي كان مقررا في الموازنة سيؤجل إلى السنة المالية 2022.

وقالت رئيسة لجنة الشؤون المالية هالة الزعبي في كلمتها إن اللجنة لم تتمكن من دراسة الموازنة بالشكل المطلوب، لأن المشروع لم يرفق بالجداول التفصيلية إلا قبل 48 ساعة فقط من الجلسة. وأضافت أن اللجنة طلبت تأجيل التصويت أسبوعين، لكن الرئيس رفض الطلب بحجة أن الموازنة يجب أن تقر قبل نهاية العام. وقالت الزعبي: «لا نريد أن نتحمل مسؤولية قرار لم نطلع عليه بما يكفي».

من جهته، انتقد العضو فراس النمري ما وصفه بالتوسع في النفقات الإدارية، مشيرا إلى أن بند الرواتب والأجور وحده يستهلك 58 في المئة من الموازنة. وطالب بإحالة الموازنة إلى ديوان المحاسبة للتدقيق قبل التصويت عليها، وهو ما رفضه الرئيس بحجة أن الديوان لا يملك سوى 10 أيام للرد، وهي مدة غير كافية بحسب قوله.

وأكد الشامي أن البلدية ستعقد جلسة علنية كل ثلاثة أشهر لعرض نسب الإنجاز في تنفيذ بنود الموازنة، وأن أي تعديل على الأرقام سيعرض على المجلس قبل إقراره. وتأتي هذه الموازنة في ظل أزمة مالية تعاني منها البلدية منذ عام 2018، حين بدأت إيرادات الرسوم والضرائب المحلية بالتراجع بسبب الركود الاقتصادي وتراجع أعداد السكان.

مجلس بلدية الزيتونة يقر موازنة 2021 بعجز مقداره 3.5 مليون دينار وسط اعتراض ثلاثة أعضاء

الموازنة تتضمن زيادة في رسوم النفايات وتجميد التوظيف باستثناء الوظائف الطبية والتعليمية

(تحقيق/ أحمد الزيادنة)

صادق مجلس بلدية الزيتونة في جلسته العادية التي عقدها مساء الثلاثاء 17 تشرين الثاني على مشروع موازنة العام المالي 2021، بعجز مقداره 3.5 مليون دينار، بعد نقاش استمر أكثر من ست ساعات وشهد اعتراض ثلاثة أعضاء من أصل 15. وصوت لصالح الموازنة 12 عضوا، بينما امتنع العضو عبد الكريم السقاف عن التصويت، فيما صوت ضدها كل من رئيسة لجنة الشؤون المالية في المجلس هالة الزعبي، والعضو فراس النمري، والعضو المستقل رامي حداد.

وتبلغ قيمة الموازنة الإجمالية 41 مليونا و200 ألف دينار، بزيادة قدرها 2.8 مليون دينار عن موازنة العام الماضي. وقال رئيس البلدية المهندس وليد الشامي في كلمته أمام المجلس إن الزيادة في النفقات جاءت بسبب التزامات قانونية وعقود صيانة للبنية التحتية، مؤكدا أن البلدية حاولت قدر الإمكان تقليص النفقات غير الضرورية. وأضاف أن العجز سيغطى من فائض السنوات السابقة ومن قرض بلدي بقيمة 2 مليون دينار سيطرح للاكتتاب العام في شهر آذار المقبل.

وأوضح الشامي أن البلدية لم تلجأ إلى رفع الضرائب العقارية، لكنها اضطرت إلى زيادة رسوم جمع النفايات بنسبة 15 في المئة، وإلى رفع رسوم رخص البناء بنسبة 10 في المئة، مشيرا إلى أن هذه الزيادات ستدخل حيز التنفيذ اعتبارا من 1 كانون الثاني 2021. وأكد أن البلدية ستعفي من الزيادة الأسر المسجلة في برنامج الضمان الاجتماعي والمتقاعدين الذين يقل راتبهم الشهري عن 400 دينار.

وفي المقابل، أعلن الشامي تجميد التوظيف في جميع الدوائر البلدية باستثناء الوظائف الطبية والتعليمية، وإلغاء 23 وظيفة شاغرة في قسم الحدائق والمرافق العامة. كما أشار إلى أن البلدية ستبيع 4 آليات قديمة من أسطول الشاحنات عبر مزاد علني، وأن مشروع توسعة شارع الكروم الذي كان مقررا في الموازنة سيؤجل إلى السنة المالية 2022.

وقالت رئيسة لجنة الشؤون المالية هالة الزعبي في كلمتها إن اللجنة لم تتمكن من دراسة الموازنة بالشكل المطلوب، لأن المشروع لم يرفق بالجداول التفصيلية إلا قبل 48 ساعة فقط من الجلسة. وأضافت أن اللجنة طلبت تأجيل التصويت أسبوعين، لكن الرئيس رفض الطلب بحجة أن الموازنة يجب أن تقر قبل نهاية العام. وقالت الزعبي: «لا نريد أن نتحمل مسؤولية قرار لم نطلع عليه بما يكفي».

من جهته، انتقد العضو فراس النمري ما وصفه بالتوسع في النفقات الإدارية، مشيرا إلى أن بند الرواتب والأجور وحده يستهلك 58 في المئة من الموازنة. وطالب بإحالة الموازنة إلى ديوان المحاسبة للتدقيق قبل التصويت عليها، وهو ما رفضه الرئيس بحجة أن الديوان لا يملك سوى 10 أيام للرد، وهي مدة غير كافية بحسب قوله.

وأكد الشامي أن البلدية ستعقد جلسة علنية كل ثلاثة أشهر لعرض نسب الإنجاز في تنفيذ بنود الموازنة، وأن أي تعديل على الأرقام سيعرض على المجلس قبل إقراره. وتأتي هذه الموازنة في ظل أزمة مالية تعاني منها البلدية منذ عام 2018، حين بدأت إيرادات الرسوم والضرائب المحلية بالتراجع بسبب الركود الاقتصادي وتراجع أعداد السكان.

مجلة الأعمال الحرة تطلق عددها الخاص بالتجارة الإلكترونية وتستعرض أبرز الاتجاهات في التسويق الرقمي

أعداد خاصة تتناول التحول الرقمي في قطاع التجزئة وتحليل سلوك المستهلك في زمن الجائحة

(تحقيق/ أحمد الزيادنة)

أطلقت مجلة الأعمال الحرة يوم الثلاثاء 3 تشرين الثاني عددها الخاص بالتجارة الإلكترونية، في خطوة تهدف إلى رصد التحولات العميقة التي أحدثتها جائحة كورونا في طريقة تسوق الناس وشراء السلع. ويأتي العدد في وقت تشير فيه أرقام الغرفة التجارية في مدينة الزيتونة إلى أن أكثر من 40 في المئة من المحلات التجارية في المدينة أغلقت أبوابها خلال الأشهر الستة الماضية، بينما نجح عدد كبير من أصحاب المتاجر في الانتقال إلى البيع عبر الإنترنت.

وقالت رئيسة تحرير المجلة، سلمى الدباغ، في افتتاحية العدد إن الفكرة جاءت بعد سلسلة من اللقاءات مع تجار صغار ومتوسطين وجدوا أنفسهم فجأة أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن يتعلموا كيف يبيعون أونلاين، أو أن يغلقوا أبوابهم إلى الأبد. وأضافت أن المجلة حرصت على أن يكون العدد عمليا بقدر ما هو نظري، فلا يكتفي بعرض الأرقام بل يقدم خطوات واضحة يمكن لأي تاجر أن يبدأ بتطبيقها في متجره أو صفحته على فيسبوك.

ويضم العدد 14 مقالا وتحقيقا ميدانيا، من أبرزها دراسة عن سلوك المتسوقين في مدينة الزيتونة خلال فترة الحظر الجزئي، وتحقيق عن تجربة 30 متجرا محليا في الانتقال إلى البيع عبر الإنترنت، ومقال عن أخطاء شائعة يقع فيها أصحاب المتاجر الجدد في أول ثلاثة أشهر من إطلاق صفحاتهم. كما يتضمن العدد دليلا مصورا من 12 صفحة يشرح خطوة بخطوة كيفية إنشاء متجر إلكتروني مجاني باستخدام أدوات متاحة للجميع.

وأكد رئيس تحرير المجلة، الدكتور فراس العمري، أن العدد لا يخلو من النقد، إذ خصص مقالا لقضية ارتفاع رسوم الشحن وتأخر وصول الطلبات، وهي من أكثر الشكاوى التي تلقتها المجلة من القراء خلال الأشهر الماضية. وقال العمري إن المجلة تريد أن تكون منبرا للحوار بين التجار والمستهلكين، وليس مجرد صوت دعائي لأحد الأطراف.

وتوقعت المجلة أن يحقق العدد مبيعات تفوق مبيعات أي عدد سابق، مشيرة إلى أن الطلب المسبق على النسخة الورقية وصل إلى 2500 نسخة قبل أسبوع من موعد الطباعة. كما أعلنت عن إطلاق نسخة إلكترونية مجانية يمكن تحميلها من الموقع الرسمي للمجلة، إضافة إلى تطبيق خاص على الهواتف الذكية يتيح قراءة العدد بدون اتصال بالإنترنت.

وتعتزم المجلة تنظيم ورشة عمل مجانية في قاعة المؤتمرات في فندق الزيتونة بلازا يوم السبت 14 تشرين الثاني، يحاضر فيها عدد من كتاب العدد وخبراء التجارة الإلكترونية. وأكدت رئيسة التحرير أن الورشة ستكون فرصة للتجار للالتقاء وجها لوجه، وأن المجلة تدرس تحويلها إلى فعالية سنوية إذا لقيت الإقبال المتوقع.